الجزء الأول

تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش

دور علي حسن المجيد في مذبحة البصرة عام ١٩٩٩

تنشر (المدى) التقرير الذي نشرته منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) نتائج عن تحقيقاتها الخاصة بشأن الجريمة التي يقف وراءها علي حسن المجيد الملقب بعلي كيمياوي بقتل ١٢٠ شاباً من مدينة البصرة وضواحيها في الانتفاضة التي حدثت بعد اغتيال آية الله العظمى محمد صادق الصدر في ١٩ شباط ,١٩٩٩ إن التفاصيل المودعة في هذا التقرير المثيرة للحزن والغضب تلقي الضوء على ما فعلته عصابة صدام بالمواطنين من قمع وحشي لا مثيل له. ونظراً لطول هذا التقرير فقد أرتأينا نشره على أجزاء نقدم في ما يأتي الجزء الأول منه.

*** ١٢٠ شاباً من مدينة البصرة وضواحيها قتلوا بأمر من علي كيمياوي.**
*** من هم القتلة ومن هم المغدورون؟**

١. مقدمة

أقام جواد كاظم علي جنازة ولده مصطفى في ٧ آيار ٢٠٠٣ بحي التنومة الفقير شرق البصرة. كان النعش خالياً؛ فقد كانت المرة الأخيرة التي رأى فيها جواد ولده مصطفى قبلها بأربع سنوات، في ١٩ آذار ١٩٩٩ عندما قام أفراد الأمن العراقي وأعضاء حزب البعث بانتزاعه من سريره. كان مصطفى في التاسعة عشرة من عمره وقتها؛ في السنة الأخيرة من دراسته الثانوية.

جاء القبض على مصطفى بعد ليلتين من بدء المسلمين الشيعة انتفاضة شكلت واحداً من أخطر التحديات الداخلية التي واجهت نظام صدام حسين منذ حرب الخليج عام ,١٩٩١ وقتها نزل آلاف المسلمين الشيعة في جميع أنحاء العراق إلى الشوارع، وفي بعض الحالات اعتدوا على مسؤولين حكوميين ومبانٍ حكومية احتجاجاً على اغتيال آية الله العظمى محمد صادق الصدر، أحد أبرز أئمة شيعة العراق. وكانت مسؤولية عملاء الحكومة العراقية عن هذا الاغتيال شبه مؤكدة. ورد صدام حسين على الانتفاضة (التي أصبحت تعرف بـ"انتفاضة الصدر") بسرعة ووحشية. فقد قامت الحكومة في الهجوم الذي تلا الانتفاضة بتنفيذ إعدامات سريعة للعشرات وإلقاء أجسادهم في قبور جماعية حفرت بتعجل. كما أخضع الآلاف من أفراد عائلاتهم للسجن التعسفي والتعذيب، وفي حالات كثيرة قامت بتدمير منازلهم وسبل إعاشتهم. وكان مصطفى وأسرته ضمن من تمت معاقبتهم خلال هذه الحملة الانتقامية.

عاشت أسرة مصطفى أربعة أعوام دون أن تعلم بمصيره؛ لأن أحداً لم يخبرهم إن كان قد تم توجيه اتهام إليه أو محاكمته أو سجنه. كما أنهم لم يتلقوا إخطاراً بوفاته ولم يستقبلوا جثته. غير أنهم تلقوا معلومتين هامتين في الأيام التي تلت مباشرة قيام القوات الأمريكية والبريطانية بخلع صدام حسين في نيسان ,٢٠٠٣ كانت المعلومتان متضمنتين في وثيقة عبارة عن قائمة مكتوبة بخط اليد تم العثور عليها أثناء نهب المكاتب الحكومية عقب احتلال البصرة. وقد حصل باحثون من منظمة هيومن رايتس ووتش على أربع صفحات من هذه الوثيقة في نيسان ٢٠٠٣ ورغم أن الوثيقة لا تحمل أية علامات رسمية إلا أن الأدلة الظرفية التي سيتم تفصيلها في أدناه ترجح بقوة أنها وثيقة أصلية صادرة عن الحكومة العراقية. وتضم الصفحات الأربع من الوثيقة التي حصلت عليها منظمة هيومن رايتس ووتش ١٢٠ اسماً لرجال تم إعدامهم خلال شهور آذار ونيسان وآيار من عام ١٩٩٩ بسبب الاشتراك "بأحداث ليلة ١٩٩٩/٣/١٨/١٧" . أي انتفاضة الصدر.

كانت المعلومة الأولى والمروعة التي احتوتها الوثيقة هي وجود اسم مصطفى ضمن أسماء من تم إعدامهم. وقد ورد اسمه في صفحة ذكرت أن تاريخ إعدامه كان ٨ آيار ١٩٩٩، مما قضى على الأمل الهزيل لدى أسرته بكونه مازال على قيد الحياة، وسمح لهم أن يقيموا له جنازة بعد ما يقرب من أربع سنوات على تاريخ قتله، ورغم أن جثته لم يعثر عليها بعد.

أما ثاني المعلومات الهامة التي تضمنتها قائمة الإعدامات تلك فقد كانت إشارات تقود إلى تحديد هوية المسؤولين عن قتل مصطفى وعدد كبير من الشباب. ففي حالة مصطفى تذكر الوثيقة أن إعدامه قد قام بتنفيذه "ضباط مديرية الشرطة". بينما تشير صفحات أخرى إلى أن مجموعة أخرى من الشباب تم إعدامهم على أيدي أقارب لمسؤولين بعثيين قتلوا أثناء الانتفاضة، في حين تعرضت مجموعة ثالثة للقتل على أيدي قيادات بعثية من البصرة ومدينة أم المعارك المجاورة لها. ولكن الأهم من كل هذا أن الصفحتين الأوليين من الوثيقة تحملان ملاحظات تشير إلى أن الإعدامات قد تمت "بناء على أمر السيد قائد القطاع الجنوبي المحترم". وكان من يحتل هذا المنصب في ذلك الوقت هو قريب صدام حسين ومرافقه المقرب علي حسن المجيد، والشهير بـ"علي الكيماوي".

حصل المجيد على لقب "علي الكيماوي" بسبب دوره في حملة الأنفال للإبادة الجماعية بين شهري شباط وآب من عام ١٩٨٨، واستعماله الأسلحة الكيماوية ضد القرى الكردية في شمالي العراق بدءاً من نيسان ,١٩٨٧ وقد تولى بعدها قيادة الاحتلال العراقي للكويت، كما قاد القوات التي قامت بقمع الانتفاضة الشعبية في جنوبي العراق في آذار عقب حرب الخليج عام ,١٩٩١ كما لعب المجيد دوراً قيادياً في الحملة ضد عرب الأهوار في التسعينات. وقد تميزت جميع تلك الحملات بتعرض ضحاياها للإعدامات السريعة والقبض التعسفي والاختفاء والتعذيب وغيرها من الفظائع.

واعتمدت حملة الحكومة العراقية القمعية التي تلت انتفاضة الصدر الإجراءات الوحشية وغير القانونية نفسها. فقد أظهر التحقيق الذي أجرته منظمة هيومن رايتس ووتش في البصرة عام ٢٠٠٣ بشكل قوي أن قوات الأمن العراقية وأعضاء حزب البعث، تحت الإشراف المباشر لعلي حسن المجيد، قد تورطت في إعدامات منهجية خارج نطاق القضاء، وحملات واسعة من القبض والاعتقال التعسفيين، والتعذيب، والعقاب الجماعي. وتشكل هذه الأفعال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم ضد الإنسانية.

بعد ثلاثة أشهر من جنازة مصطفى، في ٢١ آب ٢٠٠٣، ألقت القوات الأمريكية القبض على المجيد. وفي ١٨ كانون الأول ٢٠٠٤ عقد قاضي تحقيق عراقي جلسة قضائية تحضيرية قام فيها باستجوابه. وتشير تصريحات مسؤولي الحكومة العراقية إلى أنه سيكون من أوائل المتهمين الذين ستتم محاكمتهم أمام المحكمة العراقية الخاصة.

وبالنسبة لأهالي ضحايا حملة عام ١٩٩٩ فإن محاكمة المجيد ستكون على درجة من الأهمية لسببين: أولهما أن المحاكمة قد تمهد الطريق لتحقيق العدالة ومحاسبة مرتكبي تلك الانتهاكات الفظيعة؛ وثانيهما أن المحاكمة قد تمنح فرصة لأهالي المختفين للحصول على معلومات قد تساعدهم على تحديد مصائر أحبائهم المفقودين. فالكثير من العائلات العراقية ما زالت تفتقر إلى معلومات تقطع بكون أفرادها المختفين أحياءً أو أمواتاً. غير أن جمع هذه المعلومات، كجزء من سير المحاكمة، يرجح أن يتم على نطاق محدود. فالمهمة الأساسية للمحاكم الجنائية هي جمع وتقديم الأدلة اللازمة لمقاضاة ناجحة. وهذه المحاكم تفتقد إلى الموارد وإلى السلطة اللازمة لمساعدة الأسر في التعرف على مفقوديها، سواء عبر اختبارات الطب الشرعي للمقابر الجماعية التي تم نبشها، أم التحقيق مع الشهود، أم فحص الوثائق الحكومية. وسيكون من الضروري إنشاء آلية أخرى للمساعدة في هذه المهام الإنسانية، بغرض مساعدة العائلات في التغلب على شعورها المستمر بالألم والفقدان.

إن منظمة هيومن رايتس ووتش تؤمن بأن لا بد من محاسبة المسؤولين عن الجرائم الجماعية المرتكبة في ظل النظام البعثي في العراق، بما فيها الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وفي الوقت نفسه تشعر المنظمة بالقلق من كون قانون المحكمة العراقية الخاصة يضم مواد من القانون العراقي تسمح بتطبيق عقوبة الإعدام على جرائم معينة. كما تشعر المنظمة بقلق مماثل لأن كلاً من القانون ومسودة قواعد الإجراءات والأدلة الخاصة بالمحكمة يتضمنان مواد متعارضة قد يتم تفسيرها بشكل ينتقص من معايير المحاكمة المنصفة. وبعد خبرة من العمل المباشر مع العديد من ضحايا الأحداث التي وقعت في البصرة عام ١٩٩٩، إضافة إلى ضحايا جرائم أخرى ارتكبها مسؤولون عراقيون، فإن منظمة هيومن رايتس ووتش تحث السلطات الأمريكية والعراقية على اتخاذ الخطوات الضرورية لتضمن أن المسؤولين عن الفظائع التي وقعت عام ١٩٩٩ سيواجهون العدالة، وليس مجرد الثأر.

ونظراً لاعتبارات أمنية فإن أسماء الشهود والضحايا الواردة في هذا التقرير قد تم تغييرها، باستثناء الحالات التي طلب فيها الشهود صراحة ذكر أسمائهم.

٢. تحديد الجناة

هناك أسباب عدة تجعل من أحداث عام ١٩٩٩ فرصة فريدة للتحقيق في كيفية قيام نظام صدام حسين بالقمع المنهجي للمجموعات التي شعر أنها تشكل تهديداً لحكمه، والدور الرئيسي الذي لعبه المجيد في تطبيق هذا القمع.

أول هذه الأسباب أن ضحايا هذه المذبحة والشهود الذين يملكون معلومات بشأنها يتركزون في البصرة أو حولها، وهي منطقة تتمتع بالهدوء النسبي في العراق. فقد تمكن باحثو منظمة هيومن رايتس ووتش في عام ٢٠٠٣ من إجراء مقابلات متعددة مع ضحايا وشهود عيان لجمع المعلومات التي يتضمنها هذا التقرير. كما تشير المعلومات إلى أن كثيراً من المسؤولين الحكوميين والبعثيين الذين قد تكون لديهم معلومات بشأن الانتفاضة والهجمة التي تلتها عام ١٩٩٩ لا يزالون يقطنون في البصرة أو حولها. ومازال في وسع محققي المحكمة العراقية الخاصة الحصول على معظم هذه المعلومات. إن جسامة الانتهاكات التي وقعت خلال الحملة تستدعي إجراء تحقيق مفصل على أيدي خبراء في التحقيقات الجنائية، ومقاضاة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

ثانياً: إن بعض ضحايا مذبحة ١٩٩٩ لا يزالون مدفونين في مواقع قبور جماعية غير ظاهرة أو لم يتم نبشها. وقد يساعد فتح هذه المواقع باستخدام الوسائل العلمية للطب الشرعي على اكتشاف أدلة إضافية قد تكون ضرورية للتحقيقات والمحاكمات الجنائية.

وأخيراً، فإن قوائم الأسماء التي ورد فيها اسم مصطفى كأحد من تم قتلهم، إضافة إلى غيرها من الأدلة الوثائقية، تقدم بدورها إشارات تقود إلى كشف هويات المسؤولين عن الأمر بجرائم القتل هذه أو تنفيذها. ليس فقط المجيد، بل العملاء الذين قاموا بالفعل بتنفيذ الإعدامات.

قائمة إعدامات البصرة

لا تحمل قائمة الإعدامات أية أختام أو شعارات أو توقيعات؛ مثلها في ذلك مثل القوائم المشابهة التي تم اكتشافها منذ سقوط النظام السابق. وقد ظهرت نسخة من القائمة للمرة الأولى على لوحة إعلانات مسجد الإمام علي ومسجد الجمهورية بالبصرة عقب سقوط المدينة تحت احتلال القوات البريطانية في نيسان مباشرة. وقد قال القائمون على المسجدين لمنظمة هيومن رايتس ووتش أنهم حصلوا على القائمة من مكاتب مديرية الأمن العام في أثناء النهب الذي تعرضت له المباني الحكومية بعد وصول القوات البريطانية إلى البصرة. وليس لدى منظمة هيومن رايتس ووتش معلومات حول سلسلة تناقل الوثيقة قبل هذه النقطة. فقد قامت معظم المساجد الشيعية بتعليق صور ضوئية من القائمة كما تم توزيع نسخ منها على نطاق واسع بين عائلات المفقودين. وقد حصلت منظمة هيومن رايتس ووتش على أربع صفحات من القائمة في نيسان ,٢٠٠٣ وتعلم المنظمة بوجود صفحتين أخريين في الأقل من هذه الوثيقة تضمان أسماء لأفراد تم إعدامهم.

وتضم الصفحات الأربع من قائمة الإعدامات التي تحوزها منظمة هيومن رايتس ووتش أسماء ١٢٠ من الضحايا مرقمين بتسلسل عبر الصفحات الأربع. وجميع الأسماء لشباب من الذكور. أصغرهم سناً في السادسة عشرة بينما يبلغ عمر أكبرهم ستة وثلاثين عاماً. يقطنون في البصرة أو حولها. وتحتوي الصفحات الأربع على الأعمدة الخمسة ذاتها: الرقم التسلسل، والاسم الكامل، وتاريخ الميلاد، وعنوان السكن، وملاحظات. وتحمل جميع الصفحات عنواناً واحداً: "قائمة بأسماء المتهمين الذين اعترفوا باشتراكهم بأحداث ١٩٩٩/٣/١٨/١٧".

وتشير كل صفحة من قائمة الإعدام إلى تاريخ مختلف لإعدام الأفراد الواردة أسماؤهم. بينما يشير عمود "ملاحظات" إلى السلطات المحلية المختلفة في البصرة أو المنطقة الجنوبية من العراق التي قامت بتنفيذ الإعدام. فعلى سبيل المثال تحتوي الصفحة التي ورد فيها اسم مصطفى على ٢٨ اسماً آخر في أعمدة مسطرة بعناية تشير إلى أسمائهم، ومحلات إقامتهم، وتواريخ إعدامهم، وهويات العملاء القائمين بتنفيذ الإعدام. في حالة مصطفى كانوا ضباط مديرية الشرطة.

الصفحة الأولى: ٣٣ رجلاً تم إعدامهم في ٢٥ آذار ١٩٩٩:
تضم هذه القائمة ٣٣ اسماً (مرقمين من ١ إلى ٣٣). وتقول الملحوظة: "بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢٥ تم تنفيذ حكم الشعب بحق المجرمين من قبل ذوي الشهداء بناء على أمر السيد قائد القطاع الجنوبي المحترم".

الصفحة الثانية: ٣١ رجلاً تم إعدامهم في ١٨ نيسان ١٩٩٩:
تضم هذه القائمة ٣١ اسماً (مرقمين في القائمة من ٣٤ إلى ٦٤). وتقول الملحوظة: "بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٨ تم تنفيذ حكم الشعب بحق المجرمين من قبل امناء سر فرعي البصرة وأم المعارك للحزب القائد وأعضاء الفروع القيادية لهم".

الصفحة الثالثة: ٢٨ رجلاً تم إعدامهم في ١٩ نيسان ١٩٩٩:
تضم هذه القائمة ٢٨ اسماً (مرقمين من ٦٥ إلى ٩٢). وتقول الملحوظة: "بتاريخ ١٩٩٩/٤/٩ تم تنفيذ حكم الشعب بحق المجرمين من قبل ضباط مديريتنا".

الصفحة الرابعة: ٢٨ رجلاً تم إعدامهم في ٨ آيار ١٩٩٩:
تضم هذه القائمة ٢٨ اسماً (مرقمين من ٩٣ إلى ١٢٠)، بما فيهم اسم مصطفى جواد. وتقول الملحوظة: "في ١٩٩٩/٥/٨ تم تنفيذ حكم الشعب بحق المجرمين من قبل ضباط مديريتنا".

معلومات بشأن الجناة

تساعد قائمة الإعدامات، فيما لو ثبتت صحتها، على تحديد من يملكون معلومات بشأن هوية الجناة المسؤولين بشكل مباشر عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة والمنهجية التي وقعت في البصرة عام ,١٩٩٩ وكما سيظهر بالتفصيل في أدناه، فإن شهادات كل من الناجين من الضحايا وشهود العيان تؤكد الحقائق الأساسية الواردة في قائمة الإعدامات: أن عشرات من الرجال قد تم اعتقالهم على يد قوات الأمن العراقية وأعضاء حزب البعث عقب انتفاضة الصدر، وأن عشرات الرجال قد قتلوا في إعدامات سريعة وجماعية على يد القوات الأمنية والحزبية في مناطق مهجورة داخل البصرة وحولها في غضون بضعة أسابيع في اشهر آذار ونيسان وآيار من عام ١٩٩٩ من بين ما يؤكد صحة القائمة بقوة احتواؤها على أسماء ٢٩ شخصاً تم التعرف عليهم بشكل احتمالي من بين بقايا ٣٣ شخصاً عثر عليهم في مواقع مقابر جماعية بالبصرة. وبينما لم يكن باحثو منظمة هيومن رايتس ووتش حاضرين أثناء نبش هذه المقابر، فإن فحص البقايا بعد بضعة أيام من نقلها من موقع الدفن الأصلي أظهر قصاصات قماش عالقة بعدد من الجثث تشبه عصابات الأعين والحبال التي قد تكون قد استخدمت في تقييد الأيدي والأقدام. كما ظهر في عدد من الجماجم التي فحصها باحثو هيومن رايتس ووتش بالعين المجردة ما بدا وكأنه ثقوب سببتها طلقات رصاص.

تشير الملاحظات الواردة في الصفحتين الأوليين من القائمة إلى كون الإعدامات قد تم تنفيذها "بناء على أمر السيد قائد القطاع الجنوبي المحترم". وكان علي حسن المجيد هو من يشغل هذا المنصب عام ,١٩٩٩ كما أنه اعتاد الإشارة إلى نفسه بهذا اللقب في بيانات رسمية للحكومة العراقية آنذاك. وقد أجمع كل من أجرت معهم منظمة هيومن رايتس ووتش مقابلات في البصرة عام ٢٠٠٣ على كون المجيد هو "قائد القطاع الجنوبي" خلال عام ,١٩٩٩ وإضافة إلى ذلك، فقد أعرب كل من التقت بهم المنظمة عن اعتقادهم بأن المجيد أشرف مباشرة على جميع العمليات العسكرية والأمنية في جنوبي العراق، بما في ذلك البصرة، في أثناء الانتفاضة والحملة التي تلتها.

وقد أشار الشهود والناجون من ضحايا حملة عام ١٩٩٩ بأصابع الاتهام مراراً إلى مهدي الدليمي، وهو ضابط جيش ترأس مديرية الأمن العام، بالتورط في القتل وغيره من الجرائم. فقد أخبر جواد كاظم علي، والد مصطفى جواد، منظمة هيومن رايتس ووتش:

بإمكاني أن أمنحكم اسم الشخص المسؤول عن القتل والتعذيب الذي شهدته البصرة. اسمه مهدي الدليمي.

وقد ترأس مديرية الأمن في البصرة لسنوات عديدة؛ وكان واحداً من أهم خمسة مدعين في العراق. واعتمد عليه صدام حسين بقوة. لا أعرف مكانه الآن. كان واحداً ممن عملوا لمصلحة علي الكيمياوي... حيث كان مهدي يتبع علي الكيمياوي مباشرة.

وقد أشار سيد حيدر الحسن، الزعيم الديني والمحلي من مسجد الجمهورية، أيضاً إلى المسؤولية المحتملة والدراية المؤكدة لمهدي الدليمي بشأن مذبحة ١٩٩٩:

كان قد قضى في البصرة زمناً طويلاً. كان يعلم كل شيء عن البصرة وأهل البصرة. لقد كان مجرماً في الماضي. وقد قام بتتبع الحركة الإسلامية في البصرة منذ بدايات السبعينيات وطور أسلوبه الخاص في الحصول على الاعترافات. استخدم كل أنواع وأساليب التعذيب الفظيعة. حتى أنه استعمل أحياناً أفراد العائلة (ليقوموا بتعذيب أفراد من نفس العائلة).

كما توفر قائمة الإعدام أدلة محتملة على هوية العملاء الذين قاموا مباشرة بتنفيذ أوامر الإعدام. فالصفحة الأولى من القائمة تقول " بتاريخ ٢٥/ ١٩٩٩/٣ تم تنفيذ حكم الشعب بحق المجرمين من قبل ذوي الشهداء". ويشير هذا إلى أن أقارب أعضاء حزب البعث الذين قتلوا أثناء الانتفاضة قد يكونون منحوا أول فرصة للثأر. وعلى محققي المحكمة العراقية الخاصة أو غيرها من المحاكم تحقيق أسماء أعضاء حزب البعث الذين قتلوا في الانتفاضة من خلال السجلات الأرشيفية وشهادات شهود العيان، مما سيساعد على التعرف على العائلات التي ربما يكون قد كان لها يد في تنفيذ مذابح ,١٩٩٩ وتضم مجموعة أخرى من المتورطين في المذبحة أعضاء حزب البعث من منطقة البصرة. فوفقاً للقائمة فإن الضحايا الثلاثين الذين قتلوا في يوم ١٨ نيسان قد تم قتلهم "من قبل امناء سر فرعي البصرة وأم المعارك للحزب القائد وأعضاء الفروع القيادية لهم". ويمكن من خلال الأدلة الأرشيفية التي تضم عضوية حزب البعث الحصول على قائمة للمشتبه فيهم لاستجوابهم بشأن تورطهم في جرائم القتل هذه. وهناك العديد من الشهود من البصرة أو حولها ممن كانوا مرتبطين بحزب البعث ويستطيعون توفير معلومات بشأن هيكله القيادي.

وبالمثل، فإن القائمة تشير إلى أن ٥٥ آخرين من الشباب قد قتلوا في يومي ١٩ نيسان و ٨ آيار على يد "ضباط مديريتنا". وقد كان أفراد الشرطة معروفين ويمكن تحديدهم باستخدام سجلات التوظيف والتنظيم؛ ولابد من استجوابهم بشأن دورهم في أحداث ,١٩٩٩

وقد أكد عشرات من سكان البصرة بشكل عام أن أعضاء البعث وضباط الشرطة والأمن قاموا باعتقال واحتجاز وتعذيب وإعدام الأفراد الذين يشتبه في اشتراكهم في الانتفاضة وأسرهم. وقد تمكنت منظمة هيومن رايتس ووتش في أثناء إجراء تحقيقها من الحصول على أسماء الكثيرين من المسؤولين العراقيين المتورطين في حملة الإعتقالات والإعدامات الجماعية التي تلت انتفاضة الصدر. ولن تستطيع منظمة هيومن رايتس ووتش إعلان أسماء هؤلاء الجناة المحتملين نظراً إلى أن المنظمة لم تتمكن من التحقق بشكل مستقل من هوية هؤلاء الجناة. وسيتطلب تحديد المسؤولين الذين تحملوا مسؤولية الإعدامات الجماعية تحقيقات إضافية؛ ولكن من الواضح أن هناك أدلة كافية للتعرف على هوية كثير من الجناة.

وقد قامت القوات البريطانية في البصرة بإجراء تحقيقات أولية عند بعض مواقع القبور الجماعية من خلال التقاط صور للمقابر وتسجيل إقرارات الشهود. وعلى حد علم منظمة هيومن رايتس ووتش فإن تحقيقاً شاملاً لم يتم إجراؤه حتى الآن في انتفاضة الصدر وهوية المسؤولين عن قمعها.

٣. انتفاضة الصدر عام ١٩٩٩

تقول القائمة التي تضم اسم مصطفى جواد إنه وعشرات غيره من الشباب قد تعرضوا للقتل بعد إدلائهم المزعوم باعترافات بالمشاركة في الانتفاضة واسعة النطاق للعراقيين من المسلمين الشيعة احتجاجاً على اغتيال أحد أبرز قادتهم الدينيين، آية الله العظمى محمد صادق الصدر. وقد تم اغتياله في يوم ١٩ شباط ١٩٩٩ أثناء وجوده بسيارته في طريق العودة إلى منزله برفقة ولديه مصطفى ومؤمل، واللذين كانا مساعديه الأساسيين، إضافة إلى سائقه.

صدم الاغتيال المسلمين الشيعة، وكانت الحكومة العراقية في نهاية السبعينيات، خاصة بعد تولي صدام حسين رئاسة البلاد عام ١٩٧٩، قد استهدفت بالتحرش والقمع رجال الدين الشيعة الذين اعتبرتهم متعاطفين مع النظام الثوري في إيران. وبمرور الوقت فإن هذه السياسة، التي كانت تهدف أساساً إلى تعزيز قبضة صدام حسين على السلطة، قد أدت إلى ظهور حركة إسلامية شيعية أشد بأساً في العراق.

وقد شغل آية الله الصدر منصب آية الله العظمى عام ١٩٩٢ بعد وفاة آية الله أبو القاسم الخوئي. واعترف النظام العراقي بآية الله الصدر في البداية ظناً منه أن باستطاعته احتواءه؛ فقد دعا آية الله الصدر في البداية إلى إبعاد رجال الدين عن السياسة. ولكنه بدأ لاحقاً في انتقاد سياسات الحكومة في خطب الجمعة وفي دعوة الناس إلى حضور صلوات الجماعة على غير هوى من النظام. ويذكر أنه في أوائل كانون الأول عام ١٩٩٨ قد قام بإلغاء مسيرة إلى قبر الإمام الحسين في كربلاء بعد أن حاصرت الحكومة المدينة بقوات الأمن لتنفيذ قرارها بمنع المسيرة. وفي ٥ آذار١٩٩٩ قامت صحيفة الإندبندنت اللندنية بنشر نص ما يقال إنها آخر خطبة لآية الله الصدر، والتي ألقاها في ١٢ شباط ١٩٩٩ وتم تسجيلها على شريط جرى تهريبه إلى خارج العراق. ووفقاً للنص المنشور فقد طالب آية الله الصدر بالإفراج عن أكثر من مئة من رجال الدين الشيعة الذين جرى اعتقالهم بعد انتفاضة آذار ١٩٩١ ولم يعلن عن مصائرهم أو أماكن وجودهم.

نتج عن اغتيال آية الله الصدر وولديه اندلاع مواجهات عنيفة لعدة أيام بين المتظاهرين وقوات الأمن في أحياء بغداد ذات الكثافة الشيعية العالية، وكذلك في المدن ذات الأغلبية الشيعية مثل كربلاء والناصرية والكوفة والبصرة. ولقي العشرات مصرعهم في هذه المواجهات بينما اعتقل المئات.

وفي البصرة في يوم ١٧ آذار ١٩٩٩، حوالي الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً هاجمت مجموعات من المتظاهرين المسلحين مباني حكومية ومقرات لجهات استخباراتية ومكاتب لحزب البعث. وأشارت التقارير الصحافية وقتها إلى اندلاع مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والقوات الحكومية، بلغت حد استخدام الأسلحة والمدفعية الثقيلة. وقال عدة شهود لمنظمة هيومن رايتس ووتش إن المتظاهرين هاجموا وقتلوا ٤٠ عضواً بحزب البعث في الأقل. ولا يزال العدد الحقيقي مجهولاً إلى اليوم نظراً لأن الحكومة العراقية لم تفصح أبداً عن حجم الانتفاضة. وقد أخبر عدة شهود عيان منظمة هيومن رايتس ووتش أن إطلاق النار قد استمر في بعض مناطق البصرة لأكثر من ساعة. بينما سمعت أصوات طلقات الأسلحة الآلية في مناطق أخرى طوال الليل.